# انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري

**د/ دلال بن سمينة**
**جامعة بسكرة**

**الملخص :**

شهد القطاع غير الرسمي في الجزائر تطورا متزامنا مع المرحلة الانتقالية للاقتصاد الوطني، ويشكل حاليا أكثر من ثلث الناتج الوطني، وينجم عن تنامي هذا القطاع ضياع جزء كبير من إيرادات الخزانة العامة للدولة، كما يشكل خطورة على القطاع الرسمي ويؤثر بشكل واضح على صحة البيانات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية، وفي المقابل وحسب العديد من الاقتصاديين يعد هذا القطاع بديلا وقت الأزمات ومصدر مهم للطبقة الفقيرة.

وقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على واقع القطاع غير الرسمي في الجزائر والتعرض لأهم الانعكاسات التي يخلفها نمو هذا القطاع على الاقتصاد الوطني.

**Abstract :**

The informal sector in Algeria developed in sync with the transitional phase of the national economy, currently represents more than one-third of national output, resulting from the growth of this sector, the loss of a large portion of the revenue the State Treasury and constitutes a danger to the formal sectors, also affects clearly on the validity of the data relating to economic indicators, on the other hand, according to many economists, this sector substitute a time of crisis and an important source of poor layer.

We have tried through this paper to shed light on the reality of the informal sector in Algeria and exposure to the most important repercussions left by the activity of this sector to the national economy.

**مقدمـــة:**

يشغل القطاع غير الرسمي حيزا هاما في الاقتصاديات النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة، حيث يهيمن على نسبة كبيرة من القوة العاملة ويشكل جزءا مهما من الناتج الداخلي الخام فيها، وفي هذا الإطار كشفت الدراسة التي قام بها البنك الدولي لأسواق العمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (لا تشمل دول الخليج) في سنة 2010 ، أن القطاع غير الرسمي يمثل نحو67% من القوى العاملة في هذه الدول و35 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، فيما يشكل 9% فقط من القوى العاملة و16% من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة.

والجزائر كغيرها من الدول العربية تعاني من انتشار ظاهرة القطاع غير الرسمي، والتي برزت بصفة كبيرة في ظل الإصلاحات المرافقة لسياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق وما نتج عنها من ارتفاع معدلات البطالة وضعف مداخيل الأفراد وتدني مستويات المعيشة .

بناءا عليه نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على واقع القطاع غير الرسمي في الجزائر والتعرض لأهم الانعكاسات التي يخلفها نشاط هذا القطاع على الاقتصاد.

**أولا: مفهوم القطاع غير الرسمي**

تم اقتراح مفهوم القطاع غير الرسمي(Secteur informel) لأول مرة إثر مهمة قام بها المكتب الدولي للعمل في كينيا سنة 1972 وذلك تزامنا مع ظهور إشكالية العجز في ميدان العمل في إفريقيا في السبعينات، هذه المهمة كانت تهدف إلى وضع استراتيجية شاملة حول التشغيل أين اهتمت الدراسات الأولى تحت إدارة H.Singer بطبيعة هذا القطاع في كينيا، وقد تمت صياغته على أساس نتائج تحقيق أنجز في كينيا إستنادا إلى معايير حددها Hart Keith سنة 1971 يعتبر فيها كل نشاط ضمن القطاع غير الرسمي إذا توافرت فيه الخصائص التالية:[1]

- سهولة الحصول على نشاط؛
- اللجوء إلى الموارد المحلية؛

- ضيق مجاله؛
- الملكية العائلية للمؤسسات وعوامل الانتاج؛
- استخدام تقنيات كثيفة الاحتياج لليد العاملة؛
- الخبرة والمؤهلات الفنية مكتسبة خارج النظام المدرسي الرسمي؛
- السوق يخرج عن كل قانون ومفتوح على المنافسة.

إن اكتشاف مفهوم القطاع غير الرسمي في البداية أوجد عدة صور غامضة وعليه ولمدة عشرين سنة حمل هذا المصطلح عدة أوجه متناقضة أدت بالعديد من الإحصائيين والمنظمات الرسمية إلى إجراء بحوث ميدانية لقياس الظاهرة وتعريفها، ويعد التعريف الذي تم الاتفاق حوله خلال المؤتمر الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمل، الأكثر وظيفية ويعرف القطاع غير الرسمي على أنه " مجمل النشاطات الصغيرة المستقلة بواسطة عمال أجراء أو غير أجراء، والتي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي وتكنولوجي ضعيف، ويكمن هدفها الرئيسي في توفير مناصب شغل ودخول للذين يعملون بها دون الموافقة الرسمية للسلطات، وهي لا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية والجبائية".

أما فيما يخص تعريف البنك العالمي للقطاع غير الرسمي فقد حدده بثلاث خصائص:[2]

- أنها وظيفة غير مصرحة؛
- أنها لا تستفيد من الانتساب لصندوق الضمان الاجتماعي؛
- حجم المنشأة أو المؤسسة يبقى صغيرا.

ويعتمد تقرير المؤتمر السابع عشر لإحصائيي العمل سنة 2003 لتعريف العمل غير الرسمي على تحديد فئات هؤلاء، والتي تضم كل من:[3]

- العاملون لحسابهم الخاص بصفة غير رسمية؛
- أرباب العمل في مؤسساتهم غير الرسمية؛

- العمال الذين يساعدون أحد أفراد الأسرة في مؤسساتهم سواء الرسمية أو غير الرسمية؛
- أعضاء اتحاد المنتجين غير الرسميين، وهم الذين يشكلون اتحادات منتجين خارج القانون المعمول به؛
- الأجراء غير الرسميين لدى المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية، أو أجراء لدى أحد أفراد العائلة مقابل أجر؛
- العاملون لحسابهم الخاص في إنتاج سلع موجهة للاستهلاك النهائي العائلي.

**ثانيا: مناهج تقدير حجم القطاع غير الرسمي:**

هناك مجموعتان من الأساليب لتقدير حجم القطاع غير الرسمي، تسمى الأولى الأساليب المباشرة وتقوم على أساس تقدير الأنشطة التي تتم في هذا القطاع وتجمع هذه الأنشطة للحصول على تقدير لهذه المعاملات (المسح بالعينة وتدقيق الحسابات الضريبية)، أما الثانية فتسمى الأساليب غير المباشرة وتقوم على محاولة اكتشاف الآثار التي تترتب عن وجود هذا الاقتصاد.

1- **المناهج المباشرة:** منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي بدأت تظهر عمليات الاستطلاع وجمع البيانات الخاصة بالقطاع غير رسمي بطريقة مباشرة عن طريق استطلاعات لدى الأفراد، الأسر والمؤسسات، للتعرف على حجم وطبيعة القطاع غير الرسمي بصفة مباشرة ومحددة.(4)

1-1- **التحقيقات لدى الأسر**: وتتمثل أساسا في إحصاء السكان والتحقيقات حول اليد العاملة، تحقيقات حول الاستهلاك، وتهدف هذه التحقيقات بالدرجة الأولى إلى قياس حجم التشغيل ويتمثل عيبها في كون التعريف المعتمد للتشغيل خاصا بكل تحقيق وهذا ما يفسر صعوبة مقارنة النتائج .

1-2- **التحقيقات لدى المؤسسات** : وهي تتعلق بالخصوص بإنتاج السلع والخدمات كما أنها تقدم جانبا مجمعا حول التشغيل موزعا حسب قطاع النشاط.

1-3- **المراقبات الجبائية :** تنجز المصالح الجبائية هذا النوع من الرقابة لتقويم مستوى قيمة الغش الجبائي على الخصوص وتستعمل نتائج هذه التحقيقات لتعديل عوامل حساب الإنتاج وحساب الاستغلال كالإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة وفائض الاستغلال.

**2- المناهج غير المباشرة:** تقوم على تقنية الرصد التي تتمثل في ملاحظة الفوارق بين الموارد والاستعمالات مثل الفارق بين الإنتاج والاستهلاك ومن المناهج الأكثر استعمالا نجد:

2-1- **طريقة الناتج الإجمالي:** تطبق هذه الطريقة في مصلحة الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتماد على مبدأ الانتقال من الجزئي إلى الكلي، من خلال اعتماد عدد من الأسر بشكل عشوائي، ودراسة أوجه الإنفاق ومصادر الدخل مع التركيز على أوجه الإنفاق الترفي وتؤخذ مجموعة من الأسر الأخرى في مستويات اجتماعية مختلفة وبنفس الطريقة بحسب دخلها ومصروفها وبعدها تحسب على مستوى الاقتصاد الكلي، وتقارن بين الدخل الإجمالي الرسمي مع الدخل المحسوب فالفارق بينهما هو قيمة الاقتصاد غير الرسمي.

2-2- **الطلب على النقود:**[5] إن أي زيادة في حجم القطاع غير الرسمي ستؤدي مباشرة إلى الزيادة في الطلب على النقود، وحتى يتم عزل الإفراط في الطلب على النقود الناجمة من جهة القطاع غير الرسمي فلا بد من التقدير القياسي لمعادلة الطلب على النقود من خلال إدراج كل العوامل المحتملة من دخول، عادات الدفع، معدلات الفائدة، أيضا تراجع أحجام الرسوم المباشرة وغير المباشرة، التنظيمات الحكومية وتعقيدات النظام الضريبي، وعليه فان الزيادة في الطلب على النقود التي لم تفسر من خلال العوامل العادية، تعود للعوامل النشطة في القطاع غير الرسمي، بحيث أن الانحراف أمام الطلب على النقود سيحسب عندما تكون هذه العوامل في مستواها الملاحظ.

2-3- **سوق العمل:** يقوم هذا المبدأ على المقارنة بين مجموعة من المعطيات حول التشغيل والمستخرجة من مصادر مختلفة منها: تقويم المخزون الإجمالي للتشغيل، تقويم التشغيل غير المنظم المطابق لنشاطات الاقتصاد غير الرسمي، إن

الفارق من حيث مناصب الشغل بين المصدرين يسمح بتقدير الناتج الوطني الخام انطلاقا من فرضيات حول نسب الإنتاجية الظاهرة للعمل حسب الفروع.

**ثالثا: تطور حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر**

ارتفع حجم القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري من 19.5 % من الناتج الوطني الخام في نهاية عقد الثمانينات ليصل إلى 42% من الناتج الوطني الخام سنة 2003، لينخفض بعدها ويصل إلى 34.2% من الناتج الوطني الخام سنة 2006، ويرجع هذا الارتفاع بالأساس إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة (سنقوم بشرحها في العنصر الموالي)، والتي ساعدت على تنامي هذا القطاع الذي جاء ليلبي احتياجات الأفراد كتوفير مناصب للعمل و تلبية الحاجات الأساسية، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي

**جدول رقم (01): حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر كنسبة من الناتج الوطني الخام خلال الفترة (1988-2006)**

| السنة | نسبة الاقتصاد غير الرسمي من PNB(%) |
|---|---|
| 1988 | 19.5 |
| 1990 | 25.4 |
| 1998 | 32.95 |
| 2000 | 34.1 |
| 2003 | 42 |
| 2006 | 34.2 |

**Source:**

- Adair, P: l'économie informelle au Maghreb, 2002.
- world Bank ,Own calculations based on world Bank data, Washington , 2006.
- Ilo, Global employment Trends, Geneva, 2003

وقد أظهرت دراسة لـــ « منتدى رؤساء المؤسسات»[6]، أجريت في الثلث الثالث من سنة 2007، أن عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في الجزائر بلغ 3

ملايين شخص من إجمالي 8.25 مليون شخص، بنسبة 35 % من القوة العاملة في الجزائر يشتغلون في القطاع غير الزراعي، فضلا عن15% من عمال القطاع الرسمي، وهي نسبة مرتفعة جدا حتى بالنسبة إلى القطاعات الرسمية، وتبين الدراسة أن 34% من عمال القطاع الموازي يشتغلون في مجال البناء، و20% في مختلف النشاطات المرتبطة بقطاع التجارة، و6% في قطاع النقل، مقابل 17% بالنسبة إلى المهن المرتبطة بقطاعات النسيج والميكانيك والحلاقة والسياحة والخبازين والجزارين، كما كشفت ذات الدراسة أن العمل في القطاع غير الرسمي لم يعد مقتصرا على المهن الثانوية البسيطة، بل امتد إلى التخصصات التي تتطلب تكوينا عاليا، ويشتغل 18 % من أطباء الأسنان في السوق الموازية، و16% من المهندسين المعماريين، و15% من المهندسين في الإعلام الآلي، 14% من المحامين، و9% من الخبراء المحاسبين، و5% من الأساتذة، و4% من المختصين في الصحة[7]، ويعرف القطاع التجاري أكبر نسبة من النشاطات الموازية، فمن بين 1.14 مليون شخص يشتغلون في القطاع التجاري، يشتغل 548 ألف بصفة قانونية، مقابل 592 ألف يشتغلون بطريقة غير قانونية، أو ينشطون من دون وجود قانوني لنشاطهم، ويوجد من بين الذين يشتغلون بطريقة قانونية 100 ألف غير مصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي، وبإضافة الرقم نفسه إلى الذين يشتغلون بصفة غير قانونية، يرتفع العدد إلى 700 ألف وظيفة غير قانونية، وهو ما يعادل 60 % من العاملين في القطاع التجاري.

**رابعا: أسباب ظهور القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري**

تتنوع أسباب ظهور وتنامي العمل في القطاع غير الرسمي في الجزائر بتنوع المحطات التي عرفهاالاقتصاد الجزائري، ولقد تطرق تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجملة منها، نلخصها فيما يلي:

- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الحرجة التي عرفتها الجزائر خاصة في مرحلة التسعينات وعجز القطاع الرسمي على استيعاب الأعداد المتزايدة للبطالين والتي صاحبتها موجات تسريح العمال، إذ تم تسريح 27 ألف عامل سنة 1995 و 50 ألف

عامل سنة 1996 و121637عامل سنة 1997 وتسريح 14850 عامل خلال سنتي 1998 و1999 [8]؛

- ازدياد حدة ظاهرة الفقر، فحسب مؤشر التنمية البشرية، احتلت الجزائر عام 1994 المرتبة 82 من مجموع 175 دولة لتنتقل عام 2002 إلى المرتبة 106؛
- التحرير غير المخطط للتجارة الخارجية الذي سمح بفتح السوق الوطنية أمام البضائع الخارجية المستوردة، وبالتالي ارتفاع عرض السلع الاستهلاكية، الأمر الذي كان له أثر سلبي على تحفيز الاستثمار في النشاطات المنتجة؛
- انتشار البيروقراطية والفساد الإداري( الرشوة، المحسوبية والمحاباة...الخ ) الأمر الذي أضعف الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي وضعف وظيفة الرقابة الممارسة من طرف مختلف أجهزة الدولة نتيجة لنقص وسائل العمل وضعف التنسيق بين هذه الأجهزة؛
- اهتمام الدولة بالوضع الأمني أكثر من الوضعين الإقتصادي والاجتماعي، نتيجة لعدم الاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر خلال عشرية التسعينات؛
- غياب الشفافية في العمليات التجارية، مشكلة العقار الصناعي، غياب قواعد البناء التجاري،...الخ، ساهمت في اتساع النشاطات غير الرسمية؛
- ظهور تيارات غش جمركي نتيجة لارتفاع معدلات الحقوق والرسوم الجمركية وكذا ثقل الإجراءات الجمركية؛
- عدم مرونة الجهاز المصرفي الجزائري مما يعرقل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يؤدي إلى البحث عن طرق وفرص بديلة في القطاع غير الرسمي.

**خامسا: الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري**

تتنوع السلبيات التي تقع على عاتق الاقتصاد الجزائري نتيجة ممارسات الاقتصاد غير الرسمي، فمنها ما يعود على الدولة كمؤسسة، ومنها ما يعود على أداء الشركات العاملة في الاقتصاد الرسمي، ومنها ما يعود على العاملين في القطاع غير

الرسمي ومنها ما يعود على الفرد المستهلك والمجتمع ككل، وفيما يلي تناول لهذه السلبيات:

1. ضياع جزء لا يستهان به من الإيرادات على الخزانة العامة للدولة، سواء المتعلقة بالتهرب الضريبي أو تلك المتعلقة برسوم التراخيص وتقديم الخدمات الحكومية، حيث تخسر الخزينة العمومية الجزائرية جراء انتشار القطاع غير الرسمي ما يعادل 7% من العوائد الضريبة على الدخل، فيما يخسر الضمان الاجتماعي 20% من عوائده، وهو ما يعادل 585 مليون دولار بالنسبة إلى عوائد الضريبة على الدخل، و1.7 مليار دولار بالنسبة إلى مداخيل صندوق الضمان الاجتماعي، وهو المبلغ الذي يكفي لسد العجز السنوي لمنظومة الضمان الاجتماعي، وتقدر الخسائر الجبائية خصوصا ضريبة القيمة المضافة بـــ300 مليون دولار[9]؛
2. انتشار الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى عدم صحة البيانات عن المؤشرات الاقتصادية (معدل البطالة، التضخم، الدخل، مؤشر الاستهلاك...إلخ) ، وبالتالي فإن الاستنتاجات المعتمدة على معلومات غير دقيقة ستكون غير صحيحة، وستكون القرارات المتخذة خاطئة، والتي تترجم عادة بسياسات اقتصادية واجتماعية لاتنسجم مع الواقع في أغلب الأحيان؛
3. ضياع حقوق العاملين بمؤسسات القطاع غير الرسمي، بدءا من اختيار العاملين من حيث العمر، إذ لا تمانع هذه المؤسسات في تشغيل الأطفال، كما لا تلتزم بالتواجد في المناطق الصناعية المعدة لنشاطها والتي تتوافر بها مواصفات الأمن الصناعي، فيخضع العاملون لظروف عمل غير مناسبة مما يعرضهم لكثير من الأمراض، كما لا يتمتعون بأية نوع من الحماية سواء كان على شكل تأمين صحي أو اجتماعي ويخضعون لساعات عمل أطول، وبأجور متدنية مقارنة لما عليه الوضع في الاقتصاد الرسمي؛
4. يشكل القطاع غير الرسمي خطورة على القطاعات الرسمية من خلال تعرضه للمنافسة الشرسة مع المنتجات الأجنبية المهربة من جانب، والسلع المقلدة المجهولة المصدر من جانب آخر والتى يتم بيعها دون الالتزام بأي أعباء مالية ،

وهو ما يؤثر بالسلب على القطاعات التي تعمل بشكل رسمي وتلتزم بكل مسئوليتها تجاه الدولة، ناهيك عن الأثر السلبي الذي تتركه هذه المنتجات على صحة المستهلك، وفي هذا الإطار يرى وزير التجارة مصطفى بن بادة أن زيادة واردات الجزائر في الفترة 2008 و2011 ساهمت في توسيع رقعة النشاطات الموازية وانحصار إنتاجية المؤسسات الصناعية الجزائرية نتيجة لعدم قدرتها على منافسة أسعار المواد المستورة القادمة من بلدان جنوب آسيا، حيث بلغت واردات الجزائر سنة 2011: 47 مليار دولار، مقابل 40 مليار دولار سنة 2010[10]، وقد سجلت واردات الجزائر من الصين والهند والبرازيل ومصر وتركيا وماليزيا وأندونيسيا نسب نمو هائلة، كون هذه الدول تصعب فيها عملية مراقبة نوعية المنتجات الصناعية، وهي عادة دول معروفة بالتقليد، ورغم تفكيك التعريفة الجمركية على السلع المقبلة من بلدان الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ في الأول من سبتمبر 2005، إلا أن السلع المقبلة من بلدان آسيا واصلت ارتفاعها، وإلى جانب تفاقم ظاهرة استيراد المنتجات المقلدة، ارتفعت حدة ظاهرة تزوير فواتير المواد المقلدة المستوردة، والتي شملت تقريبا جميع المنتجات، ومنها: النسيج والجلود وقطع الغيار والمنتجات الإلكترونية والكهرومنزلية والخرداوات والعطور، والصناعات الغذائية، والأدوية، والسجائر، ويعود السبب الرئيسي في تسويق هذه المواد المقلدة المجهولة المنشأ في غالب الأحيان، إلى غياب أو ضعف أساليب الرقابة على مستويات عدة من وزارة التجارة المختصة قانونا في مراقبة العمليات التجارية على مستوى مختلف مراحلها، إلى وزارة الصحة والسكان التي لم تعد قادرة على لعب دورها الصحي في حماية الصحة العامة، وصولا إلى وزارة العمل والحماية الاجتماعية المطلوب منها مراقبة سوق العمل وحماية العمال ضد التجاوزات الحاصلة في مجال الحماية الاجتماعية، كما أن نمو واردات الجزائر من مختلف الخدمات فاق نسبة نمو واردات السلع، وقد بلغت القيمة الإجمالية لواردات الخدمات غير المفوترة 20% من إجمالي واردات السلع والخدمات، وإذا أخذنا في الإعتبار تأثير السعر فإن نسبة النمو السنوية

تقدر بـــ19 %، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة نمو القيمة المضافة لجميع القطاعات.

**سادسا: الآثار الإيجابية للقطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري**

على الرغم من الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي فإنه حسب العديد من الاقتصاديين يعد قطاعا بديلا وقت الأزمات ومصدر دخل مهم للطبقة الفقيرة ويمكن إدراج أهم الآثار الإيجابية للقطاع غير الرسمي فيما يلي:

1. يساهم القطاع غير الرسمي في حل أزمة البطالة ويزيد في معدلات التشغيل ويقلص من حدة الفقر، فإذا كانت البطالة تخلف انعدام الدخل، الفقر، الأمراض والمشاكل الاجتماعية والأمنية فإن العمل غير الرسمي يساهم في التخفيف من حدة هذه المشاكل، باعتباره مصدرا بديلا للحصول على الدخول، وتظهر الإحصاءات الرسمية أن انخفاضا في معدل البطالة في الجزائر سار جنبا إلى جنب مع تنامي القطاع غير الرسمي، ففي حين انخفض معدل البطالة من 30% إلى 10% تقريبا على مدى العقد الماضي، ازدهر القطاع غير الرسمي وارتفعت مساهمته في جميع المناصب التي وفرها الاقتصاد من 20% في عام 2000 إلى أكثر من 27% في عام 2007 وفقا لذلك فإن مساهمة القطاع غير الرسمي في استحداث فرص العمل على مدى الفترة 2000–2007 تصل إلى 150 ألف منصب جديد كل سنة أي ما يعادل 45% من فرص العمل المستحدثة خلال تلك الفترة[11].
2. تتضح أهمية القطاع غير الرسمي في مساهمته في الناتج الإجمالي للبلدان النامية، على الرغم من صعوبة التوصل إلى تقديرات دقيقة لمساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج الداخلي الخام بسبب التباين في تعريف هذا القطاع وتعذر الإحاطة بجميع المعطيات اللازمة نظرا إلى طبيعة أنشطته، ولهذا يستند في تقديراته إلى المسوح الميدانية، وفي الجزائر تتجاوز عوائد القطاع غير الرسمي8 مليار دولار، وهو ما يقارب 30% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات بناءا على تقديرات عالمية وأخرى صادرة عن صندوق النقد الدولي[12] .

3. قطاع أكثر ديناميكية ومرونة لسهولة الالتحاق به، لا يخضع لكثير من الأعباء البيروقراطية ويستكمل الخلل البنيوي في القوانين بحيث يسمح بتقديم الخدمات والسلع التي يحتاجها المجتمع في حياتهم اليومية.

**سابعا: سبل احتواء ظاهرة القطاع غير الرسمي**

إن مساعدة القطاع غير الرسمي للدخول والاندماج في القطاع الرسمي أصبح أمر في غاية الأهمية، ويجب أن يحظى باهتمام جميع الجهات المعنية، فهذا القطاع رغم أنه كيان ضخم لا يلتزم بسداد أى أعباء مالية تجاه الدولة وأصبح يشكل خطورة على القطاعات الرسمية، وعليه فإن مواجهة هذا القطاع يتطلب ضرورة وضع حلول غير تقليدية لتشجيعه على الاندماج والعمل بشكل شرعى جنبا الى جنب مع القطاع الرسمي وذلك من خلال:

- التعامل مع هذا القطاع بشكل شفاف وتيسير الإجراءات عليه وخفض تكلفتها لمساعدته على التواجد من خلال كيان شرعى والعمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي وتعزيز مستوى النزاهة بكل الوسائل المتاحة لأن ذلك سيؤدي أيضا إلى تقليص النشاط على مستوى القطاع غير الرسمي؛
- إعطاء مزايا ضريبية وائتمانية لكل من يسعى للعمل بشكل رسمي وبالتالى يسهم هذا القطاع بدوره في التنمية المحلية ودعم حركة العمل داخليا نظرا لما يمثله من نسبة كبيرة لا يمكن تجاهلها ؛
- مراعاة أن هذا القطاع من الهشاشة للدرجة التي لا يحتمل معها فرض نظم التعامل الرسمية معه مرة واحدة، خاصة لعدم اعتياده على التعامل مع الجهات الرسمية من ناحية ولعدم قدرته على تحمل أية أعباء مالية أو ضريبية أو تنظيمية أو إدارية ، ولهذا فالأمر يتطلب بحث منح تيسيرات ضريبية وإدارية ومالية لهذا القطاع لفترة مرحلية لا تقل عن 5 سنوات حتى يعتاد هذا القطاع العشوائى على التعامل في العلن والإفصاح عن نشاطه، يمكن بعدها تدريجيا إخضاعه على مراحل لنظم التعامل الرسمي بالصورة التي يتم إشهار أنشطته ومعاملته ضريبيا على قدم المساواة مع غيره من الأنشطة الرسمية الأخرى؛

- بحث كيفية استفادة هذا القطاع من تجربة إنشاء حاضنات المشروعات التي تم إنشاؤها في بعض الدول، وهذه الحاضنة عبارة عن مجمع توفره الدولة في مكان له رخصة لمدة زمنية محددة " 3-5 سنوات"، ويتم تجميع المشروعات الصغيرة فيه مع وجود إدارة مركزية لخدمة تلك المشروعات، ومن خلال هذه الحاضنة ستتم مساعدة الأعمال غير رسمية على العمل بشكل رسمي إلى أن يخرج من هذه الحاضنة بعد أن يكتسب الخبرة ، ويستطيع الانتقال الى مكان خاص به.

**خاتمـــة:**

يتضح من خلال هذه الدراسة أن القطاع غير الرسمي يحتل حيزا هاما في الاقتصاد الجزائري، سواء من حيث مساهمته في قوة العمل، أو في حجم الناتج الداخلي الخام، وبالرغم من أن هذا القطاع قادر على امتصاص الأزمات وسد الثغرة في السوق الرسمي وضبط سوق العمل، إلا أن الانعكاسات السلبية التي يخلفها على مستوى الاقتصاد الوطني والمتمثلة أساسا في ضياع جزء كبير من إيرادات الخزانة العامة للدولة والخطورة التي يشكلها على القطاعات الرسمية ، إضافة إلى عدم صحة البيانات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية، والتي تزيد خطورة كلما زادت معدلاته على حساب القطاع الرسمي، تستوجب ضرورة المعالجة ومحاولة الاحتواء والمبادرة إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بتطوير إنتاجيته وتنظيمه وحماية العاملين فيه، ويكون ذلك عن طريق العمل على زيادة معدلات النمو وتوسيع القطاع الرسمي ليحل تدريجيا محل القطاع غير الرسمي ودعم وتشجيع القطاع الخاص بما يتناسب والتكيف الاقتصادي الهيكلي الذي تتبناه السياسات الاقتصادية الحديثة مع توفير الحماية التشريعية والاجتماعية التي تضمن حماية العامل وتساهم في صون الحياة الكريمة بعيدا عن تضارب القوانين واللوائح أو تعقيدها وإعادة النظر في القوانين المنظمة للمجال الاقتصادي الرسمي وتصميمها لتصبح أكثر واقعية وموافقة للنظام الطبيعي وذلك بخفض تكلفة تأسيس وتشغيل وتصفية المشروعات وتسهيل الإجراءات الإدارية المالية والتجارية، كذلك تقريب تكلفة العمل داخل إطار الاقتصاد الرسمي من كلفته خارج الإطار الرسمي ليكون الابتعاد عن الدائرة الرسمية قليل الأهمية خاصة إذا تعزز ذلك بحصول أصحاب الأعمال على مزايا إضافية في الاقتصاد الرسمي.

**الهوامش:**

[1]المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **القطاع غير الرسمي حقائق و أوهام**، الدورة العامة العادية24 ، الجزائر، جوان 2004، ص38 .

[2]Banque Mondiale," **Etude sur la pauvreté en Algérie**", ED: ESKA, BM, Octobre 1997.

[3] Directives concernant une définition statistique de l'emploi informel, 17éme Conférence internationale des statisticiens du travail (novembre - décembre 2003).

[4] United Nations**, Etude sur la mesure du secteur informel et de l'emploi informel en Afrique**, Economic and social Council, Décembre 2007

[5] بلعربي عبد القادر، **الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي(دراسة قياسية بمنطقة تلمسان)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2009/ 2010، ص.ص.142،141.

[6]هو أكبر تجمع لقطاع الأعمال في الجزائر من القطاعين العمومي والخاص والشركات الأجنبية الخاضعة للقانون الجزائري ويبلغ عدد الشركات المنخرطة في المنتدى، 600 شركة عمومية وخاصة، تبلغ استثماراتها 10 مليارات دولار، وتشغل تلك المؤسسات 150 ألف عامل في مختلف القطاعات الصناعية والخدمية.

[7] منتدى رؤساء المؤسسات، الجزائر العاصمة، 2008.

[8] رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بالمخطط الوطني للبطالة، الجريدة الرسمية رقم 30 ، الصادرة بتاريخ 25 أفريل 1999.

[9] المرجع السابق.

[10] http://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2012-03-15-1.1611807 تم الإطلاع بتاريخ 2014/06/12 الساعة 14:20

[11] الحسن عاشي،" **مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق :تحديات البطالة في العالم العربي**" أوراق كارينغي، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، العدد 23 حزيران/ يونيو 2010 ، ص 11، نقلا عن علي بودلال، **القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري(دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000–2010)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، شتاء 2014، ص. 19.

[12] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **القطاع غير الرسمي حقائق و أوهام**، مرجع سابق ص.ص.41،43.